

«أمل»: نسعى إلى وطن لا تسوده الطائفية بقانون انتخابات عادل يمثل الجميع



قيلان متحدثاً في إفطار كشافة الرسالة

هاشم وعلي بزي، «أنّ الكشف هو المساحة الأسمى في هذه الأيام لكل شياطين وهو ملجأ من ملاجئ الحصانة والأمان، لأنّ أخطر ما يعانيه مجتمعنا هو محاولات ضربه من الداخل، عبر التسلسل إلى عقول شياطيننا وأطفالنا وبيوتنا، لأنّ عدونا قد جرب في الميدان كل أنواع الأسلحة ولم يستطع الانتصار على أملنا وشعبنا، وهو يلجأ اليوم إلى سلاح آخر، وعلينا أن تكون بمستوى الوعي المطلوب لمواجهة هذه الأخطار».

وقال خلال لقاء عقد في بلدة فيسان قضاء الهرمل، بمناسبة الذكرى السنوية للاستشهاديات بلال فحس: «نحن معنيون بالتصدي للإرهاب التكفيري والإرهاب الصهيوني، وبحب الوطن الذي تربط الجيش اللبناني والمقاومة والشعب، لأنّ التحديات التي تستهدف لبنان هي الآن أكثر حضوراً من أي وقت، حيث يتجسد الخطر الإرهابي التكفيري في الشرق. وما الخلايا النائمة التي تم اكتشافها من قبل القوى الأمنية إلا خير دليل على أننا تحت مرمى الخطر الإرهابي التكفيري يتماهى ذلك مع التهديدات الصهيونية التي يُطلقها قادة العدو الصهيوني بين الحين والآخر».

وأكد أنّ «حال الشلل المتحكّم بمؤسسات الدولة سيرتد آثاراً سلبية على الوضع في البلد عموماً، وأنّ لبنان لن يكون متميزاً عن المنطقة في ظل التصرف اللامسؤول للعديد من المسؤولين في البلد واللامبالاة والمسؤوليات».

أضاف: «نحن أبناء الإمام الصدر نقول بوحدة الكلمة، وندعو دائماً لوحدة العيش المشترك مع كل أبناء هذا الوطن، نحن الآن ندعو كل القوى السياسية لكي تتنبّه إلى حجم الخطر، الخطر كبير على الدولة ومؤسساتها وعلى الكيان، لأنّ العدو الصهيوني هو الذي يترصد ويدير الأزمة بكافة مفاصلها، إن كان على مستوى الجنوب أو الشرق».

وشدّد على أنّنا «نسعى إلى وطن لا تسوده الطائفية ولا المذهب من خلال قانون انتخابات عادل ويمثّل الجميع، إن كان بالسفير من خلال عمل المجلس النيابي أو من خلال عمل الحكومة على المستويات كافة، هناك أسس وثوابت هي التي تحافظ على العيش المشترك وعلى الثوابت والمناصفة، لنتمكّن من انتخاب رئيس للجمهورية، هناك عدالة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال النسبية في قانون الانتخابات، مهما كان شكلها وحجمها وديوانها، هناك أجل ووحدة الكلمة، ولنكون إلى جانب الجيش الوطني اللبناني، الوحدة الوطنية الداخلية هي عنوان للعيش المشترك وحماية هذا الوطن، وهو ما دعا إليه الإمام موسى الصدر».

من جهته، أكد عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» الدكتور قبال قبال، خلال إفطار جمعية «كشافة الرسالة الإسلامية» بحضور النائبين قاسم

حمدان طالب بمنع دخول باسم يوسف لبنان

عن الارتباط بالأرض والوطن بين شياطين العري، وبالتالي دفعه إلى الهجرة واللجوء القاتل في أنحاء العالم، وإما رفع راية التطرف والجهد والإرهاب تحت مختلف التسميات الطائفية والمذهبية».

وطالب حمدان المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بأن يمنع دخول يوسف وأمثاله إلى لبنان، لأنّه تتناول عماداً وتمعناً بشتم عبد الناصر في مكان عام في أحد المسارح في بيروت، وقد تصدّى له عدد من المواطنين وكاد يتطوّر الأمر إلى فتنة لا يُحمد عقباها».

وأكد أنّه «لا يجوز لأيّ كان أن يتخذ من الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي غطاءً لأهدافه المشبوهة في التخريب والإرهاب الفكري».

استنكر أمين الهيئة القيادية في «حركة الناصريين المستقلين-المرايطون» العميد مصطفى حمدان، «تهجم المدعو باسم يوسف على الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، بأسفاف وشتائم لا تعبر إلا عن المستوى اللا أخلاقي والانحلال في منظومة القيم الإنسانية والوطنية التي يحاول المدعو يوسف تعميمها في أنحاء أمنا العربية، تكاملاً مع مشروع الصفيح العربي الذي عاثّ قتلًا وسفكًا للدماء، وتدميرًا وتحطيمًا للعلاقات الاجتماعية والسياسي لمجتمعاتنا العربية في مختلف الأقطار تحت ستار التلطي بالممارسة الديمقراطية وشعارات مزيفة منافية تدافع عن حقوق الإنسان، وهي تخدم فقط واقع تعميم الفوضى الفكرية التي تمهّد لنشر الإحباط والتخلي

البناء

يونان استنكر تفجير القامشلي؛ حاكته قوى الظلام لزرع الفتن

استنكر بطريك السريان الكاثوليك الأنطاكي مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان، في بيان وزعته أمانة سر البطريركية، بأشدّ العبارات، التفجير الإرهابي الذي وقع في مدينة القامشلي في سورية ظهر أمس بعد انتهاء مراسم تدشين نصب التذكاري لشهداء الإبادة السريانية «سيفو»، التي أقامها بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس مار أغناطيوس أفرايم الثاني.

وإذ أدان يونان «هذا العمل الإرهابي الذي حاكته كما في السابق قوى الظلام لزرع الفتن وتهجير المواطنين الأبرياء الأمتين»، شكر الله «على سلامة قداسة أخيه البطريرك أفرايم الثاني وأعضاء الوفد المرافق لقداسته والأساقفة والإكليروس والمؤمنين».

وختم ساناً الله «أن يرحم من استشهد ويعزّي ذويهم ويشفي الجرحى، ويمنع على القامشلي ومحافظته الحسنة وسورية الحبيبة بالامن والسلام، وعلى مواطنيها بالطمأنينة والاستقرار».

شاتيل: الطبقة السياسية متجهة للانتحار في حال عدم إقرار النسبية

استقبل رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيل وفداً شياطينياً من رأس بيروت والطريق الجديدة وبرج أبي حيدر، أكد له «تأييد الخط الوطني التوحدي الذي يعبر عنه».

من جهته، شكر شاتيل الوفد وقال: «بيروت تمت السيطرة عليها منذ عام 92 من خلال تفاهم دولي إقليمي، فانتجت طبقة حاكمة أفلست البلاد والعياد. والحمد لله الشعب يتحرّك بوعي في الحراك الشعبي، واتّضح في انتخابات البلدية أنّ الكثيرين من أطراف الطبقة الحاكمة سقطوا، وما عاد بإمكان من صادروا قرار بيروت أن يذوّعا تمثيلها بعد نيلهم 5 في المئة من أصوات الناخبين».

واعتبر أنّ «لبنان ليس بحاجة إلى مزيد من الفساد والمعاناة واستمرار تحكّم الرأسمال الوحشي، بل لمرشح رئاسي يلتزم اتفاق الطائف، فالطبقة السياسية متجهة للانتحار في حال قرّرت التجديد نفسها من خلال إقرار قانون انتخابي لا يكون على أساس النسبية ولبنان دائرة واحدة».

ورأى أنّ «الحل الوحيد الديمقراطي السلمي الآن هو إقرار قانون انتخابي نسبي يسمح بتمثيل أوسع للقوى الشعبية، وينهي الاحتكار السياسي والفيدرالية المذهبية، فبغير هذا قانون لبنان يواجه أوضاعاً خطيرة».

على سعيد آخر، أقامت هيئة الإسعاف الشعبي – إحدى مؤسسات المؤتمر الشعبي اللبناني – إفطارها السنوي الخيري في عكار، بحضور فعاليات ثقافية، قيادات حزبية، ممثلين عن هيئات المجتمع المدني و رؤساء بلديات ومخاتير.

والقى على عفان كلمة رحّب فيها بالحضور، عارضاً لأنشطة هيئة الإسعاف الشعبي في مختلف المجالات.

ثمّ كان توزيع دروع تكريمية على عدد من الشخصيات.

الأسعد: لمواجهة العقوبات الأميركية بجهة وطنية عربية إسلامية

توقّع الأمين العام لـ«التيار الأسعدي» المحامي معن الأسعد «تصعيد العقوبات المالية الأميركية على المقاومة وتضييق الخناق على البيئة الحاضنة لها في لبنان وبلاد الاعترا، وصولاً إلى مرحلة قاسية بدأت أميركا والسائرون في سياستها التلويح بها، وهي ورقة تهجير اللبنانيين من دول اغترابهم».

وأشار الأسعد في تصريح إلى «بداية التضييق والخناق على اللبنانيين المهاجرين من خلال التشديد ووضع القيود المالية على تحويلاتهم إلى عائلاتهم بهدف إفقار البيئة الحاضنة للمقاومة في محاولات يائسة لتأليب جمهورها عليها».

وأكد «ضرورة تصدي فريق المقاومة لهذا المخطط الأميركي الصهيوني المشبوه الذي يستهدف المقاومة من خلال المبادرة إلى تشكيل جبهة وطنية عربية إسلامية لمواجهة هذه العقوبات»، داعياً إلى «أخذ العبر والتجربة الناجحة من إيران التي صمدت وواجهت العقوبات الأميركية بثبات وصبر وإجراءات بديلة، وخرجت منها أكثر قوّة وصلابة ومكانة إقليمية ودولية اقتصادية وسياسية».

وحذر من «محاولات خصخصة قطاعي النفط والغاز، وتحويل أموالهما إلى جيوب السماسرة من السياسيين وأصحاب الشأن في هذا البلد»، معتبراً أنّ «السارق لثروة لبنان النقطية واحد، إن كان من الداخل أو من العدو «الإسرائيلي» الذي يسرق ثروة لبنان وخيرات من هذا القطاع الذي إذا مواقع المسؤولين الأداء وإدارة شؤون البلد ومسؤولية تناوا بأنفسهم عن الفساد وعقد صفقات السممرات والعمولات، فإنّ قطاعي النفط والغاز هما الأمل الوحيد لإنقاذ لبنان وتسديده والنهوض باقتصاده».

وأيد موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي أكد فيه أنّ «العالم سينزعز إذا ما تفككت سورية»، مشيراً إلى «قرار اتّخذته واشنطن لضرب الطيران الروسي والسوري»، متوقّفاً أنّ «يشكل هذا القرار الجهني بداية الانفجار العسكري الكبير الذي سيمتد لهيبه على الساحتين الإقليميتين والدولية والعربية تحديداً ولبنان، وسيكون من أكثر المتضررين والمعزّزين للخطر».

مكتب فتوش: يعمل تحت مظلة القوانين واستثماراته مطابقة لشروط الصحة والبيئة

أوضح المكتب الإعلامي لبيار فتوش، أنّ «البعض من مدعي حماية البيئة بالتواطؤ مع أعضاء في بلدية عين دارة والمختار طوني بدر يلجأ إلى إطلاق حملات إعلامية مضللة تتبعت عن الحقيقة والواقع والأصول والأعراف لتشويه سمعة رجل الأعمال بيار فتوش، عبر نشر الصور والأكاذيب وتلفيق التهم عن موقع كسارات ضهر البيدر».

وقال في بيان أمس: «عليه، يهمن أن نوضح للرأي العام اللبناني وتحديداً لأهلتي بلدي عين دارة وقب الياس الحقائق المتعلقة بالاستثمارات في ضهر البيدر، لإزالة أيّ التباس أو سوء فهم. من ضمن مشاريعه التي تؤمن آلاف فرص العمل، وتساهم في نهوض الاقتصاد اللبناني، حصل السيد بيار فتوش عام 1994 على تراخيص قانونية تكوّنت لاحقاً بإحكام قضائية مبرمة تؤكّد متابعة استثمارها، وتتضمن إنشاء واستثمار كسارات ومقالع ومجايل باطون ومجايل زفت ومعمل أحجار باطون كليتكز، وذلك على أرض شاسعة يملكها في منطقة ضهر البيدر-عين دارة».

أضاف: «أنّ التراخيص المذكورة أعلاه أعطيت من الجهات المختصة، تطبيقاً للقوانين والأنظمة الإدارية والبيئية وموافقة الوزارات المعنية، وأنّ استيراد وتشغيل المعدات والآلات واستثمار المواد الأولية يخضع لموافقات مسبقة من الإدارات المسؤولة، وهو يتوافق مع المعايير المعروفة دولياً تاميناً لأعلى درجات الحماية والسلامة. ويوجد في لبنان مئات المقالع والكسارات التي تعمل من دون تراخيص قانونية، هذه المقالع والكسارات جميعها أو يملكها سياسيون يسعون إلى تشويه سمعة السيد بيار فتوش والتطاول عليه بوقاحة، لأنه يعمل ويلتزم القوانين والأنظمة، وأنّ مواقع الكسارات والمقالع المعانة للسيد بيار فتوش في منطقة ضهر البيدر لا يمكن رؤيتها من طريق بيروت – دمشق الدولية وفقاً للتحديد الطبوغرافي الذي قامت به قيادة الجيش – مديرية الشؤون الجغرافية، ومواقع الكسارات المرئية بوضوح من هذه الطريق تعود لجهات سياسية وطاقفية معروفة».

وختم: «استناداً إلى كل ما تقدّم، يؤكّد السيد بيار فتوش أنّه يعمل تحت مظلة القوانين والأنظمة النافذة، وأنّ استثماراته مطابقة لأعلى شروط الصحة والبيئة والسلامة العامة، وسيتم الرّد على كل محاولة افتراء أو تشويه سمعة أو قدح ودمّ من خلال القضاء المختص».

«حزب الله» نفى حصول اشتباكات مع الجيش السوري

نفي «حزب الله» حصول اشتباكات بينه وبين الجيش السوري، مؤكداً أنّها «أدعاءات وأكاذيب تصدر عن ماكينة إعلامية أعدت قلب الحقائق وتزوير الوقائع والقيام بحملات مضلّة، وهي مرتبطة بأجهزة مخابرات محلية وعربية ودولية تهدف إلى رفع المعنويات البائسة للجماعات المرتبطة بأميركا وبإسرائيل» وأدواتها التكفيرية».

وأضاف: «أنّ مجاهدي «حزب الله» الأبرار الذين ارتقوا إلى مراتب الشرف والشهادة في الآونة الأخيرة في ريف حلب ومناطق أخرى في سورية، استشهدوا في مواجهات عنيفة ومباشرة مع جماعات الإرهاب والتكفير، وليس كما تزعم تلك الأدوات الإعلامية. وفي هذه المناسبة، تؤكّد عمق تحالفنا وعلاقتنا الوطيدة بالجيش العربي السوري وسائر حلفائنا على أرض سورية الكرامة، وهي علاقة الدم والشرف والوفاء والمصير المشترك والمقاومة الثابتة والمعركة الواحدة، حتى تحقيق النصر ودحر الإرهاب».

رعى مصالحة في عكار

البعريني: بتمتين عيشنا الواحد وبالحفاظ على مقاومتنا نضع حداً لأيّ فتنة



من لقاء المصالحة في دارة البعريني

جمع أخوة أبناء عم من أجل عودة الوثام فيما بينهم»، وأضاف: «أنّ الأيدي البيضاء للنائب السابق البعريني ولنجله وليد وشقيقه محمود أعادت جسر التواصل والتلاقي بين المتخاصمين، وتغاضوا عن جرحهم في هذه الأيام المباركة»، معتبراً أنّ عكار ستبقى نموذجاً في عيشها وعاداتها وتقاليدها، وفي مرجعياتها».

وقدم البعريني سمس آل البعريني لعبد الكريم الرفاعي بمطابة السمس الذي أطلقت به الفيران في الحادثة على نجله، وقد ردّ الرفاعي السمس إلى البعريني شاكرًا عاطفته ومحبتة، وقال: «إنّ هذا السمس سيبقى عزيزاً على كل العكاريين، وسيُرفع في وجه أعداء الوطن»، وأهيا البعريني نسخة من المصحف المتعلقة طيبعتها بين أهل الأقرباء».

بعد ذلك، جرت وفق العادات والتقاليد المصافحة بين المتخاصمين، وطلب من محامي الفريقين إكمال الإجراءات القانونية لتخلية سبيل الموقوفين.

لقاء بين «جبهة التحرير» و«حزب الشعب»؛ الشعب الفلسطيني حريص على أمن لبنان



جانب من اللقاء

عقد أمس اجتماع بين «جبهة التحرير الفلسطينية» و«حزب الشعب الفلسطيني»، في مقر «حزب الشعب»، حضره عضو المكتب السياسي للجبهة عباس الجمعة على رأس وفد وعضو اللجنة المركزية وسكرتير إقليم لبنان «حزب الشعب» أبو فراس أيوب على رأس وفد، وتوقف المجتمعون أمام الأوضاع الفلسطينية والعربية. ووصف المجتمعون قرار ترشيح «إسرائيل» لرئاسة اللجنة الأممية القانونية الفلسطينية بالنظر في المسائل المتعلقة بالإرهاب، بأنه «وصمة عار في تاريخ الشرعية الدولية»، لأنّ مثل هذا القرار هو انحراف خطير من المؤسسة الدولية، وتشجع لدولة تعلن جهاراً نهاراً رفضها الانصياع لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية، وتسعى لتكريس احتلالها فلسطين، ولتعزيز طابعها العنصري الفاشي، فضلاً عن رفضها الصريح لما صدر عن المؤسسة الدولية لعواقب المشروع «الإسرائيلي» الأميركي».

ودانوا «المشاركة الفلسطينية» في مؤتمر هرتسليا، معتبرين أنّها تشكل «خروجاً عن الثوابت الفلسطينية وقرارات الإجماع الوطني الفلسطيني، وتقدّم مكافأة مجانية للكيان «الإسرائيلي» على ما يرتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، كما أنّ هذا الحضور هو تطبيع مجانيّ مع الاحتلال «الإسرائيلي»،

وأعطى حكومة الاحتلال مبررات سعيها لكف العزلة الدولية عنها».

كما دعا إلى تطوير دور الجبهة والحزب «في النضال في كافة الميادين، وحشد أوسع الطاقات الشعبية والوطنية في دعم الانتفاضة والهبة الشعبية في مواجهة الاحتلال والعدوان والحصار وإنهاء الانقسام المدمر، وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، مؤكداً رفضهم «لأيّة مبادرة تخفف من حقوق الشعب الفلسطيني، ما يستدعي نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة».

وقدم مؤتمر دولي من أجل مطالبة العالم بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وكذلك مواصلة التحرك على مستوى محكمة الجنايات الدولية لتقديم الملفات المتعلقة بمحاكمة دولة الاحتلال وقادة العدو على ما ارتكبه من جرائم حرب ضدّ الإنسانية بحق شعبنا».

كذلك أكد المجتمعون «دعم التحركات التي تقوم بها خلية الأزمة لمواجهة سياسة تقليصات خدمات أونروا»، وعلى «ضرورة استنهاض كافة القوى الديمقراطية واليسارية لحشد أوسع الطاقات، واعتماد الضغط الشعبي الديمقراطي السلمي والوطني سبيلاً للخروج من الأزمات».

وختموا مُعربين عن «حرص الشعب الفلسطيني على أمن لبنان واستقراره، وعلى وحدة الموقف الفلسطيني اتجاه الأزمة في المنطقة، انطلاقاً من الحفاظ على مسيرة السلم الأهلي».